

الضبط المفاهيمي لمناخ الاعمال في الجزائر – مقارنة قانونية *Conceptual Regulation of the Business Climate in Algeria: A Legal Approach*

سليمة بلال

جامعة البليدة 2 (الجزائر)

salimablel@gmail.com

ط . د . سياحوي حبيبة *

جامعة المدينة (الجزائر)

Sayahoui.habiba@univ-medea.dz

تاريخ نشر المقال: 06-06-2026

تاريخ قبول المقال: 02-05-2026

تاريخ إرسال المقال: 21-01-2026

الملخص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بمناخ الأعمال باعتباره أداة منهجية تساعد على تشخيص الإشكالات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه النشاط الاقتصادي، وتوضيح العلاقة والعلاقة بينه وبين مختلف الأنظمة القانونية المشابهة له، وكذلك الوقوف عند أهم الخصائص المميزة له، بالإضافة إلى أهم المحددات له ومؤشراته، هذا نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه مناخ الأعمال في مجال تنشيط الحركة الاقتصادية، بما يساهم في خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية وشفافية واستقرارًا. الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال - بيئة أعمال - مؤشرات تقييم مناخ الأعمال.

Abstract:

The research aims to highlight the most important basic concepts related to the business climate and the relationship between it and various similar legal systems, as well as to identify its most important distinguishing characteristics. In addition to its key determinants and indicators, this is due to the vital role the business climate plays in stimulating economic activity and the impact of economic factors on the components of the business climate.

Key words: Business climate - Business environment - Business climate assessment indicators.

1- المقدمة:

في ظل التحولات البنيوية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لم يعد تحسين مناخ الأعمال خيارًا ظرفيًا، بل أصبح مطلبًا هيكليًا لتحقيق الاندماج الفعال في الاقتصاد الدولي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ويُعدّ تحسين مناخ الأعمال من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول من أجل تعزيز الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية، ويظل الإطار القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي أحد أهم محدداته. غير أن فعالية هذا الإطار تبقى رهينة بمدى وضوح المفاهيم القانونية التي يقوم عليها، وفي مقدمتها مفهوم مناخ الأعمال، الذي كثيرًا ما يُستعمل في التشريعات والسياسات العمومية دون ضبط مفاهيمي دقيق يحدد مضمونه وحدوده وآثاره القانونية. ومن هنا تبرز أهمية الضبط المفاهيمي كمدخل منهجي ضروري لفهم محددات مناخ الأعمال، وضمان الاتساق بين المفهوم وأدواته التطبيقية ومؤشراته التقييمية.

وفي الجزائر، وبالنظر إلى خصوصية البنية الاقتصادية، وطبيعة الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، وما يرافق ذلك من تعدد الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار ودعم المبادرة الخاصة. فغياب تحديد دقيق لمفهوم مناخ الأعمال، واختلاطه بمفاهيم مجاورة كبيئة الاستثمار، والحوكمة الاقتصادية، والمناخ المؤسسي، مما ينعكس على انسجام النصوص القانونية وقابليتها للتطبيق والتوقع. ويؤدي هذا الغموض المفاهيمي إلى إضعاف فعالية القاعدة القانونية، ويؤثر سلبيًا على ثقة المتعاملين الاقتصاديين في المنظومة القانونية. و يؤدي إلى تشتت الجهود الإصلاحية وصعوبة قياس أثرها الفعلي على الأداء الاقتصادي.

وعليه، يهدف هذا المقال لمعرفة الإطار النظري لمناخ الأعمال في الجزائر من خلال تحديد معالمه الأساسية وتمييزه عن المفاهيم المجاورة، والوقوف عند أهم محدداته ومؤشراته بهدف توفير بنية أعمال مناسبة للمستثمرين سواء كانوا أجنب أو محليين.

استنادا لما سبق نطرح اشكالية دراستنا على النحو التالي: هل كرس المشرع الجزائري مفهومًا قانونيًا واضحًا ومتناسكًا لمناخ الأعمال، أم اكتفى بمعالجات جزئية ومتناثرة ضمن نصوص قانونية متفرقة؟ وما المقصود بمناخ الأعمال وما هي أهم المؤشرات التي أساسها يقيم مناخ الأعمال في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي من خلاله نتعرف على الجوانب النظرية لمناخ الأعمال ومختلف المفاهيم المتعلقة به هذا من جانب ومن جانب آخر يظهر المنهج التحليلي من خلال تتبع واقع مؤشرات تقييم مناخ الأعمال في الجزائر.

وبناء على ذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول على الجانب المفاهيمي، في حين نتطرق في المبحث الثاني إلى محدداته وأما المبحث الثالث نتناول أهم مؤشرات تقسيم مناخ الأعمال في الجزائر.

2- المبحث الأول: مفهوم مناخ الأعمال

عبارة مناخ الأعمال من المصطلحات الاقتصادية العالمية التي اختلف على تعريفها فقهاء القانون والاقتصاد حيث لا يوجد تعريف جامع مانع لهذه العبارة، وعليه سنستعرض في هذا المبحث إلى إعطاء تعريف بحسب الزاوية التي ينظر منها كل فقيه إلى هذا المصطلح وذلك في مطلب أول، في حين نقوم بتبيان خصائصه وذلك في مطلب ثان.

المطلب الأول: تعريف مناخ الأعمال

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى إعطاء مجمل التعاريف التي أتى بها الفقه وكذا التشريع لمصطلح مناخ الأعمال.

الفرع الأول: التعريف الفقهي لمناخ الأعمال

عرف الأستاذ علي الكنز مناخ الأعمال على أنه: بمثابة تسيير ممارسة الأعمال للشركات الأجنبية وبعبارة أدق المستثمرين الأجانب بطريقة مرنة وداعمة، إذ تمنح نوعا من الحرية الواسعة للشركات والمستثمرين الأجانب في تحقيق استثماراتهم بكل سهولة وليونة مع إزالة كل العوائق وخلق بيئة استثمارية محفزة فاتحة بذلك آفاق واسعة للاستثمار¹.

وعلى هذا الأساس فإن التعريف الفقهي لمناخ الأعمال متكون من شقين ولكل شق تعريف خاص به على النحو التالي:

¹والع سهيلة، (الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق بن عكنون، السنة الجامعية 2010-2011)، ص10.

أولاً: المناخ

يعرف المناخ عل أنه تلك الظاهرة المركبة والمتشابكة التي تتكون من جوانب مترابطة ومعقدة في عناصرها لدواعي سياسية واقتصادية ومالية وقانونية وإدارية بل حتى ثقافية ونفسية².

ثانياً: الأعمال

بادئ ذي بدء ينبغي الإشارة إلى أن مصطلح الأعمال لا يقصد به مصطلح التجارة فقط وإنما هو مصطلح أوسع من ذلك فهو بذلك يضم ويحتوي مصطلح التجارة، وعلى هذا فالأعمال هي مختلف الأنشطة التي يقوم بها التجار سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، إضافة إلى ذلك فهو يضم مختلف العقود التجارية الموجودة في القانون التجاري والقوانين المكملة له أو بالأحرى الملحق بها.

وقد شمل في أحيان أخرى مختلف المعاملات التي تفرضها الحياة الاقتصادية مثل تلك التي يتضمنها قانون البنوك وقانون حماية المستهلك وكذا القانون الجنائي ... إلخ³.

الفرع الثاني: التعريف القانوني لمناخ الأعمال

يعد مناخ الأعمال الأحدث من حيث الاستعمال⁴ والذي ظهر مع بداية دخول الجزائر وانتهاجها لسياسة اقتصاد السوق، ومع ذلك فإن القانون الجزائري لم يتعرض لتعريف هذا المصطلح وإنما اكتفى فقط بالنص عليه في الدستور الجزائري 16 / 01 وذلك في نص المادة 43 فقرة 02، سعياً من المشرع الجزائري في خلق قواعد قانونية تخدم مناخ الأعمال في الجزائر، إذ أنه جسد مصطلح مناخ الأعمال في الدستور الجزائري الذي يعتبر أسمى وثيقة قانونية في الدولة.

وعلى هذا فإن إدراج المشرع الجزائري لمصطلح مناخ الأعمال في الدستور الجزائري إن دل على شيء فهو يدل على أنه مؤشر من المؤشرات القانونية التي تدل على تخلي الدولة عن احتكار النشاط الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فهو تجسد لمبدأ استقرار القوانين بغية تنظيم مناخ الأعمال.

غير أنه سرعان ما عدل المشرع الجزائري دستور 16 / 02 بدستور آخر سنة 2020، بحيث أنه لم يقيم بتكريس مصطلح مناخ الأعمال بشكل مباشر، إلا أنه كرس جملة من المبادئ التي تعمل على

²والع سهيلة، المرجع السابق ، ص10.

³المرجع نفسه، ص11

⁴المرجع نفسه، ص10.

تحسينه وذلك من خلال ترسيخ مبدأ حرية الاستثمار وحماية الملكية إلى آخره من المبادئ والضمانات القانونية والمادية والإجرائية قصد تحفيز الاستثمارات وجذبها من جهة وتحقيق الأمن القانوني من جهة أخرى.

وعلى هذا نقول حسن ما فعل المشرع الجزائري ذلك أن إعطاء التعريفات لمختلف المصطلحات والظواهر القانونية هو من اختصاص الفقه لا التشريع.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف مناخ الأعمال على أنه: مختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية الملائمة التي تتم فيها مختلف عمليات انتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء في نطاق اقتصاد سوق حر ومنافسة نزيهة وشريفة مشكلة بذلك مصدرا لجذب مختلف الاستثمارات⁵.

المطلب الثاني: خصائص مناخ الأعمال

من خلال تعريف مناخ الأعمال واستنادا إلى ما درسناه أعلاه يمكن القول أن مناخ الأعمال يتميز بعدة سمات وخصائص تميزه عن باقي الأنظمة المشابهة له.

وللإحاطة بكل ذلك ارتأينا تناول هذا المطلب في ثلاث فروع بحيث نتطرق في الفرع الأول إلى خاصية وحدة مناخ الأعمال والترابط بين متغيراته، في حين نتناول في الفرع الثاني خاصية التعقيد وقابليته للتقسيم، عل أن يتعرض في الفرع الثالث إلى خاصية التغيير والتقلب وإمكانية تأثيره على المستثمر.

الفرع الأول: خاصية وحدة مناخ الأعمال والترابط بين متغيراته

سنعرض من خلال هذا الفرع إلى تحديد خاصيتي مناخ الأعمال وذلك في فقرتين متتاليتين، إذ نتناول في الفقرة الأولى خاصية وحدة مناخ الأعمال، على أن نتعرض في الفقرة الثانية إلى خاصية الترابط بين متغيراته.

⁵والع سهيلة، المرجع السابق، ص12.

أولاً: وحدة مناخ الأعمال

تظهر هذه الخاصية من خلال تأثير بيئة الأعمال على المؤسسات التي تعمل فيه بالرغم أن بيئة الأعمال فريدة لكل مؤسسة، وأن لكل مؤسسة بيئة أعمال خاصة بها، إلا أن المؤسسات المدرجة ضمن قطاع معين أو موجودة في قطاع صناعي واحد تتأثر بمناخ أعمال مشترك، إلا أنه كل واحدة منهم تتأثر بشكل مختلف بناء على المعلومات والجوانب والاهتمامات الفريدة لها ضمن ذلك القطاع أو التي تركز عليها كل واحدة، بحيث تلعب المعلومات المتاحة دوراً بارزاً في تحديد طبيعة هذا التأثير على كل مؤسسة على حدى⁶.

ثانياً: خاصية الترابط بين متغيراته

إن ديناميكية عوامل بيئة الأعمال هي عوامل مترابطة ومتفاعلة إذ تتفاعل فيما بينها كجزء من الكل إذ هي وحدات متناغمة ومترابطة ترابط وثيق، وهي بذلك كل لا يتجزأ، فالسياسات الحمائية ذات الدوافع الجيوسياسية يمكن اعتبارها أنها تركز على البعد السياسي وراء القرارات الاقتصادية الحمائية وأبرز مثال عنها الممارسات الحمائية أثناء وباء كورونا، إذ يمكننا القول أن السياسات التجارية الاستراتيجية خلال جائحة كورونا إذ قيدت الدول صادراتها وهذا ما يمكن اعتباره بعد اقتصادي بغية حماية الأمن القومي والذي يعتبر بعد سياسي وضمان توافر السلع محلياً فهو بمثابة تأثير اقتصادي، أيضاً مثلاً تأثير التحول الرقمي على الشفافية وتسهيل الإجراءات، أيضاً العوامل المترابطة في بنية الأعمال كالأستقرار والشفافية والبنية التحتية هي ما يحدد النجاح في جذب الاستثمارات وليس مجرد وحدات أو عوامل معزولة⁷.

الفرع الثاني: خاصية التعقيد وقابليته للتقسيم

سندرس من خلال هذا الفرع كل من سيمة التعقيد في فقرة أولى، على أن نتناول في الفقرة الثانية بسيمة قابلية مناخ الأعمال للتقسيم.

6 د- فاطمة الزهرة أقيوش، (الاطار المنظم لمناخ الأعمال)، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية الاجتماعية،

العدد 01 ماي 2021، ص 496.

7 المرجع نفسه ، ص 495.

أولاً: خاصية التعقيد

يتميز مناخ الأعمال بتعقيد متزايد بسبب تفاعل شبكة واسعة ومتشابكة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يجعله نظاماً ديناميكياً ومتطوراً لا يمكن التنبؤ به بشكل كامل، وفي سياق ترابطها فيما بينها، تتبلور أوضاعاً مستجدة والمستثمر يهتم بالعوامل المتغيرة التي يراها جوهرية والتي توجه قراراته، وهذا استناداً إلى القطاع محل عملة ودرجة المنافسة وغايته⁸.

ثانياً: خاصية قابلية مناخ الأعمال للتقسيم

يمكن تصنيف بيئة الأعمال على مستويات متعددة في سياق الدراسة والتحليل مما يتيح التركيز عند دراسته على الصعيد الإقليمي أو الجهوي أو الوطني أو فوق الوطني أو عالمي، ضف إلى ذلك إمكانية التحليل على صعيد الصناعة أو القطاع ويتوافق تصنيف (الاستثمار النشط والبيئة السوقية)⁹.

الفرع الثالث: خاصية التغيير والتقلب وإمكانية تأثيره على المستثمر

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى خاصية التغيير والتقلب وذلك في فقرة أولى، على أن نتعرض في الفقرة الثانية إلى خاصية إمكانية تأثيره على المستثمر.

أولاً: خاصية التغيير والتقلب

يجنح مناخ الأعمال إلى تحول واضطراب وذلك إما على صعيد سوق معين أو صناعة حيز معين وهذا ما يؤدي إلى صعوبة عملية اتخاذ القرار مما يستدعي الدراسة الجيدة والتنبؤ بالتقلبات، فمثلاً هناك تقلبات لأسعار السلع كما نشهد أيضاً مراجعة سياسة الأجور والتعويضات، كما نلاحظ أيضاً هناك تجديد للسلوكيات المتوارثة وتطوير للممارسات الاجتماعية وأيضاً هناك تغير في حجم السكان غير أن مستوى التغير والتقلب يتباين من مناخ لآخر.

وعلى هذا الأساس يمكن التفريق بين بيئة أعمال محفزة وجاذبة ومستقرة وكذا مرنة وفعالة وبيئة أعمال متقلبة غير مستقرة وواقع أعمال متأرجح وصعب التكهن بالتقلبات الحاصلة فيه¹⁰.

8 فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع السابق، ص497.

9 المرجع نفسه، ص497

10 المرجع نفسه، ص497.

ثانيا: خاصية إمكانية التأثير في المستثمر

تحدد بيئة الأعمال توجهات المستثمرين على ضوء عوامل متعددة، لذلك يقوم بدراسته بغية معرفة الآفاق الواعدة للاستثمار والظروف المواتية لذلك وكذا مخاطر وأخطار الاستثمار الممكن حدوثها، مع ذلك بالإمكان أن يؤثر المستثمر حسب طبيعة التأثير في مناخ الأعمال وهذا بصفته مستثمرا المسيطر على السوق أو شركة وحيدة المصدر¹¹.

المطلب الثالث: أهمية التمييز بين مناخ الأعمال وما يشابهه من أنظمة قانونية

بعد التطرق لمحاولات تعريف مناخ الأعمال وتحديد خصائصه، نتطرق في هذا المطلب إلى تمييزه عما يشته به من أنظمة قانونية، لذا وجب أن نميز بينه وبين مناخ الاستثمار وذلك في فرع أول، على أن نتطرق في الفرع الثاني إلى تمييز مناخ الأعمال عن النية المقاولاتية.

الفرع الأول: تمييز مناخ الأعمال عن مناخ الاستثمار

لتمييز مناخ الأعمال عن مناخ الاستثمار ينبغي الاعتماد على معايير عدة منها ما هو متعلق بالوجود والآخر بالمفهوم.

أولا: تمييز مناخ الأعمال عن مناخ الاستثمار من حيث الوجود

يعد مفهوم مناخ الأعمال مفهوم مستجدا، إذا انصب التركيز في البداية على تأمين الأدوات والمحفزات لجذب المستثمرين واستقطابهم وبمعنى أدق خلق بنية استثمارية جاذبة عن طريق وضع قوانين استثمار لأجل جذب الرأسمال وتفعيله ضمن قطاعات الاقتصاد المتنوعة والتي تعتبر ذات بعد استراتيجي هام للجزائر لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام¹².

بيد أن في ضوء الصعوبات التي تؤثر سلبا على الاستثمار وتقلل من تقدمه وتحسنه وامتداده وكذا التحديات التي تقتضيها ممارسة الأعمال الناجمة عنها وخموعها لنصوص قانونية أخرى تخرج عن حقل قانون الاستثمار، مع ذلك تظل بالغة الأهمية في صناعة القرار الاستثماري هذا ما اقتضته الظروف

¹¹ فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع نفسه، ص498.

¹² رضا بهناس، (آثار الإصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال والملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2018-2019)، ص15.

للتغير والتحول إلى معنى آخر أكثر شمولاً بالمقتضيات والضروريات الراهنة والذي يتجسد في مناخ الأعمال¹³.

أما مفهوم مناخ الاستثمار يمثل جزءاً من مفهوم مناخ الأعمال دون هذا الأخير يتضمن النطاق العام الذي يحتوي مناخ الاستثمار ومسائل أخرى، إذ أن مناخ الاستثمار يتضمن بالضبط الأوضاع المحيطة في سياق تقديم وتوظيف رأسمال، وبمعنى أدق يقتصر فقط على عملية التمويل الاستثماري، بيد أن مناخ الأعمال يشمل كل ما يخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توظيف الرأسمال منذ تأسيس المشروع الاستثماري مروراً بالأنشطة الممارسة بواسطة استخدامه وانتهاءً بتصفيته¹⁴.

وبناء عليه فإن مناخ الاستثمار أسبق بالنظر للاستخدام على عكس نظيره مناخ الأعمال والذي يعد مستحدث ومبتكر عنه، إذ أن مناخ الاستثمار هياً الأرضية للقطاع الخاص، اعتباراً لكونه معزز أساسي للتنمية، إذ ركز بشكل أساسي على توفير الوسائل اللازمة لاستقطاب المستثمرين بواسطة قوانين الاستثمار لكونها حجر الزاوية لتجسيد مبدأ حرية الاستثمار وتبعاً لذلك فمناخ الاستثمار جزء من مناخ الأعمال¹⁵.

ثانياً: تمييز مناخ الأعمال عن مناخ الاستثمار من حيث المفهوم

تماشياً مع تعريف البنك العالمي ومنظّمته المكلفة بتحليل بيئة الأعمال الخاصة بالمؤسسات، فإن مناخ الاستثمار يتجسد في كونه منظومة العناصر الأوضاع والمتطلبات التي لها أثر في الأداء الاستثماري للأعوان الاقتصاديين من مناخ ملائم وكيان مؤسسي، سياسي، اقتصادي، قانوني واجتماعي جامع ومتكامل ذو الأثر الفعال بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على الروح المعنوية للمستثمرين بما في ذلك إجمالي العوامل المساعدة والدافعة، أو التحديات والعراقيل التي تكون المبدأ الأساس الموضوعي للنهوض والمبادرة في ميدان الاستثمار والأعمال في دولة ما¹⁶.

غير أن مناخ الأعمال فهو يعد مصطلحاً اقتصادياً أفيض منه قانونياً هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وجهة نظر الدول السائرة في طريق النمو لمناخ الأعمال مغايرة في نظر الدول المتقدمة، إذ

¹³رضا بهناس، المرجع السابق، ص15.

¹⁴المرجع نفسه، ص15.

¹⁵سهيلة وال، المرجع السابق، ص12.

¹⁶حمبلي حسين، (تقييم مناخ الاستثمار وأثره على التشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه مقدمة ليل شهادة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015-2016)، ص 19.

يعرف مناخ الأعمال على أنه: ييسر مناخ الأعمال فعليا إنجاز الأعمال التجارية كواحد من غفير من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في البنك العالمي، أو التحرر المطلق للاستثمار في شركة أجنبية¹⁷.

بمعنى آخر أن مناخ الأعمال هو سلاسة ممارسة الأعمال أو التحرر المطلق والاستقلال الكامل للاستثمار شركة أجنبية.

وبناء على ذلك نجد أن مفهوم مناخ الأعمال في مدلوله أعمق بكثير من مناخ الاستثمار، ويمثل هذا الأخير بعض من مدلول مناخ الأعمال¹⁸.

الفرع الثاني: تمييز مناخ الأعمال عن النية المقاوالاتية

تعرف النية المقاوالاتية على أنها الإرادة المبتغى في تملك الشخص لنشاطه الخاص أو عمله التجاري أما على المستوى التاريخي فقد وظف هذا المصطلح لإبراز وتوضيح التكهّن الفردي والشخصي للاشتراك والانضمام في مسلك ما من المترقب والمنتظر أن يظهر ويبرز في صورة محسوسة بالفعل وعمليا، وتعتقد الدراسات الاجتماعية والنفسية على أن النية هي أنسب مؤشر معين للمسلك الحقيقي والقائم بالفعل¹⁹.

ويعرف مناخ الأعمال على أنه: إجمالي الظروف والأحوال الاقتصادية، السياسية الاجتماعية، التشريعية المتداخلة والمتراطة في بعضها البعض والتي يترتب عليها تغيير أو تعديل قرار الاستثمار سواء بالموافقة أو الرفض²⁰.

تعتبر النية المقاوالاتية أداة لفهم طريقة إقامة المؤسسة إذ تعد بمثابة تجسيد واعي للتدابير والخطوات التي سيجري إنجازها وتطبيقها من طرف الأشخاص، إما لإنشاء مشاريع مستقلة مستحدثة ومبتكرة أو ابتكار أهمية مستحدثة ضمن الشركات النشطة وبالتالي يمكن القول عنها على أنها الإدراك والمعرفة واليقظة والإصرار المخطط التي تقضي إلى تدابير التأسيس والبدء.

¹⁷رضا بهناس، المرجع السابق، ص 07.

¹⁸ المرجع نفسه، ص 15.

¹⁹أوبختي نصيرة، بوريش أحمد، (تأثير مناخ الأعمال على النية المقاوالاتية، دراسة حالة مقاولي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 01 جوان 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر)، ص 109.

²⁰ المرجع نفسه، ص 109.

كما سبق بيانه آنفا في تعريف مناخ الأعمال إذ يتألف من جملة من المكونات والعناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية فالعناصر السياسية فهي تضم معايير الأمن والاستقرار السياسي، أما العناصر الاقتصادية فهي تضم مختلف العناصر ذات الصيغة الاقتصادية كبيان السياسة الاقتصادية، ووجود بنية تحتية والخدمات، أما العناصر القانونية وتتمثل في مختلف المعاملات والإجراءات التي يتيحها القانون في سياق تحفيز الاستثمار، بينما تتجسد العناصر الاجتماعية في مستويات اجتماعية وثقافية كالعادات والتقاليد والبعد التعليمي والفقر ... إلخ²¹.

ما يمكن ملاحظته هو أن مختلف العناصر السابقة لها تأثير كبير على المقاول لرؤية الصورة الكاملة حتى يتمكن من تدعيم أفكاره وبناء انطباع جيد لديه يحفزه للتوجه نحو المقاولاتية كما أنه يوجد ارتباط وثق بين طائفة من العناصر الاقتصادية لمناخ الأعمال كبرامج التمويل، وبرامج الدعم والمرافقة المقاولاتية والعقار الاقتصادي وبين المقاولين في ممارسة المقاولاتية²².

غير أن ارتباط مناخ الأعمال والنية المقاولاتية يبقى ارتباط نسبي وهذا ما يوحي لنا إلى أن عامل مناخ الأعمال ليس لوحده الذي يغير في النية المقاولاتية وتظل العلاقة القائمة بين مناخ الأعمال والنية المقاولاتية ضئيلة نسبيا²³.

يترتب على ذلك أنه تباين واختلاف بين مناخ الأعمال والنية المقاولاتية، ذلك أن مناخ الأعمال عبارة عن مجموعة الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية التي من شأنها خلق محيط تنافسي وظروف سانحة للمقاولاتية، بينما النية المقاولاتية هي الدافعية الداخلية أو القوة الداخلية أو الاستعداد الداخلي للمقاول للانطلاق في طريق المقاولاتية من عدمه وذلك نتيجة تأثيره وتجاوبه مع مكونات مناخ الأعمال ومدى انسجام هذه الظروف والعوامل مع الدافع والحافز الداخلي للمقاول والقوة الاستباقية له.

المبحث الثاني: محددات مناخ الأعمال

بناء على ايضاح معنى مناخ الأعمال يتبين لنا أن هذا الأخير متداخل بمجموعة من الأحوال والأوضاع والتي تكون وتآلف مكوناته الأساسية وهي تتجسد في كثير من المستويات والجوانب وهذا ما

²¹ أشواق بن قدور، وسيلة السبتي، (مناخ الأعمال وعلاقته بالنية المقاولاتية للطلبة بالجامعة الجزائرية)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11 مكرر جوان 2019، ص 54-55.

²² المرجع نفسه، ص 58.

²³ المرجع نفسه، ص 59.

سننتاوله في هذا المبحث بحيث نتطرق إلى المحددات السياسية والأمنية لمناخ الأعمال في المطلب الأول، في حين نتعرض في المطلب الثاني إلى المحددات الاقتصادية على أن نناقش في المطلب الثالث إلى المحددات القانونية والادارية، على أن نتناول في المطلب الرابع المحددات الاجتماعية والثقافية والمطلب الخامس المحددات الرقمية.

المطلب الأول: المحددات السياسية والأمنية

نتطرق في هذا المطلب إلى المحددات السياسية وذلك في الفرع الأول على أن نتعرض في الفرع الثاني إلى المحددات الأمنية.

الفرع الأول: المحددات السياسية

يعد توافد المستثمرين بشكل متواصل وباستمرار إلى دولة ما دليل وإشارة على الاستقرار السياسي لتلك الدولة، فلو إدراك ووعي المستثمر بهذا الاستقرار لما تجرأ وغامر على تأسيس مشروعه الاستثماري، أي أن المستثمر لن يجازف ويغامر بتحويل رأسماله أو ما يكتسبه من معارف إلى بلد ما، إلا إذا ارتاح بشأن ثبات وهدوء الظروف والأحوال السياسية فيه²⁴، فرأسمال إجمالاً ينبغي بصفته الأصلية الاستقرار.

الفرع الثاني: المحددات الأمنية

كما هو معروف أن الرأسمال إجمالاً يتجه إلى المناطق الأكثر أماناً والأقل حدة والأخف وضراً أو الخالية تماماً من المخاطر وهذه المؤثرات كلها متصلة جوهرية بالأحوال والأوضاع الأمنية المنتشرة والمهيمنة في الدولة التي يتوجه نحوها المستثمرين، وكلما كانت الأوضاع الأمنية مستقرة كان ذلك مؤشراً محفزاً للاستثمار في بلد ما،²⁵ ذلك أنه لا نتصور قيام استثمار في ظل طابع يسيطر عليه أو يحكمه التوترات والاضطرابات متعددة كأشكال المظاهرات العنيفة والفوضى والفتنة أو الاضطرابات المتعلقة بالانتماء العرقي أو النزعة الطائفية أو الفتنة الطائفية، أو الأنشطة الإجرامية ذات الطابع الإرهابي أو النزاع الداخلي²⁶.

²⁴ قريد عمر، (تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015)، ص108.

²⁵ قريد عمر، المرجع نفسه، ص111.

²⁶ المرجع السابق، ص498.

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية

تتعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة أو المحددة لمناخ الأعمال وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع بحيث نتطرق إلى النظام الاقتصادي المطبق وذلك في فقرة أولى على أن نتناول في الفقرة الثانية مؤشرات الاقتصاد الكلي، لنناقش في الفقرة الثالثة السياسات الحكومية.

أولاً: النظام الاقتصادي الكلي

تعد مقاييس أو مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات صلة قصوى إبان تقييم الجانب الاقتصادي من مناخ الأعمال وأبرزها:

أ/ الناتج المحلي الإجمالي:

إن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يدل على ارتفاع محتوياته ومشتملاته والتي تتجلى في الانفاق (الخاص والعمومي) والاستثمار والرصيد التجاري ويفهم من ذلك ارتفاع الطلب ما يتيح ظروف مواتية وإمكانيات للاستثمار وبالعكس تماماً في وضعية تراجعها فإن كل من الاستثمار والانفاق (الخاص والعمومي) يتراجعان ومن ثم تتعاضد وتتفاقم المنافسة وتتزايد احتمالية الإفلاس إن معدل النمو المرتفع يدل على توافر مجال للاستثمار الملائم ويعزز من ثقة المستثمرين في الدولة، كما يمنح الدولة الأولوية في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكثر من نموه في الدول الأخرى²⁷.

ب/ حالة ميزان المدفوعات:

بواسطة حالة ميزان المدفوعات يمكننا تعيين بالضبط الحالة التنافسية لصناعات ومؤسسات الدولة المعنية ومكونات السلع المصدرة والمستوردة، ففي حالة الفائض يمكننا إدراك المجالات الأساسية التي أسهمت وشاركت في إحداث الفائض، غير أنه في حالة النقص، وعلاوة على ذلك فهو يشير إلى نَمَّ فجوة في اقتصاد الدولة ضمن بعض المجالات أو أن سعر صرف عملته مرتفع غير مناسب للمصدرين والتي ينظر إليها على أنها مبادرات استثمارية أو مشاريع استثمارية تحتاج إلى الاكتفاء محلياً²⁸.

²⁷ فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع نفسه، ص 499.

²⁸ المرجع السابق، ص 500.

ج/ حجم الدين الحكومي:

حيث أنه إذا كان حجم الدين الحكومي مرتفعاً فهذا يعني وجود تحديات مستقبلية تدفع بالحكومة إلى اتخاذ تدابير فورية وعمل وجه السرعة كقيامها مثلاً برفع سعر الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال بهدف تمويل النفقات وما يترتب عنه من أثر سلبي على الانفاق والاستثمار مما يسفر عنه انعدام الثقة في الحكومة من جهة استطاعتها وتمكنها على متابعة التطورات الاقتصادية وكذا تحليل الوضع الاقتصادي، خلافاً لذلك إذا كان منخفضاً فهو يشير إلى أن الظروف لا تقلق وتشجع وتحفز على الثقة²⁹.

د/ السياسات العامة (الحكومية):

وتتضمن هذه السياسات على ما يلي:

د - 1: السياسة المالية:

يجرى تحليل السياسة المالية عبر الاطلاع على درجات الضرائب المطبقة والتسهيلات والمزايا المتاحة أضف إلى ذلك إلى أسلوب تقسيم المداخل وشكل ونمط السياسة الاتفاقية التي تتقاضيها الحكومة نصيب كل مجال من المجالات مع مجموع النفقات، وأيضاً مقدار الانفاق الاستثماري للدولة وكيفية تقسيمه³⁰.

د - 2: السياسة النقدية:

تتحقق عن سبيل معدلات التضخم وسعر الفائدة، إذ أنه إذا كان معدل الفائدة مرتفعاً فهذا ينجر عنه تدني الطلب الاستهلاكي، وعلى الجانب الآخر ينتج عنه توجه المستثمرين إلى التمويل الذاتي أو التمويل بالمساهمة الشخصية عوض التوجه إلى الاقتراض نظراً لارتفاع تكلفته، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم ينجم عنه انقاص التنافسية للمؤسسات التي تنشط في تلك الدولة ويقود إلى انخفاض القيمة الحقيقية لأصولها، وبالتالي نجد المؤسسات المستثمرة تتحرى وتتقصى عن الدول ذات معدل تضخم ثابت إلى حد ما³¹.

²⁹ فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع نفسه، ص 500.

³⁰ المرجع نفسه، ص 500.

³¹ المرجع نفسه، ص 501.

د - 3 السياسة التجارية:

في هذا السياق ينبغي الاطلاع ومعرفة نظام الصرف المتبع هل يتم ترك السعر يتحدد بواسطة العرض والطلب في السوق (نظام الصرف معوم) أم أنه مزيج بين الثبات والمرونة (نظام سعر الصرف المدار) وإلى أي حد تقحم الحكومات نفسها في تحديده، ذلك لأن ثبات السعر يخلق ويحدث الثقة لدى المستثمرين الأجانب فضلا عن ذلك التعرف على المحددات والضوابط مقررّة على تحويل العملات الصعبة إلى خارج الاقتصاد المقصود أو المراد، وانتساب الدولة إلى منطقة نقدية، أولاً، نظراً لأهميته في ثبات العملة مثلما هو الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ومن المؤثرات التي نولي لها أهمية بالدراسة أيضاً هي السياسة التجارية هل هي انفتاحية على العالم الخارجي أم هناك ما يعرّف بالحماية التجارية، وكذلك شتى العوائق التجارية المعمول بها سواء الجمركية أو غير الجمركية³².

د - 4 ظروف السوق:

وتختزل محددات السوق على النحو الآتي:

أ/ مقدار أو حجم السوق وإمكانية نموه:

يعتبر بمثابة مؤثراً ومحدداً هاماً بالنسبة للمستثمر إذ يجب عليه أن يحلل سوق السلع الأساسية، وأيضاً تقسيمه لقطاع للمخاطر والعوائد في سوق السلع التي وبمعنى أدق عليه يتوجب عليه إجراء دراسة شاملة لسوق السلع التي يستهدفها من حيث الحجم والوتيرة الراهنة والقائمة والمحتملة أو المترتبة، وأضف إلى ذلك شدة المنافسة ومدى وفرة وسهولة الحصول على المواد والقدرات لتلبية الاحتياجات من طاقة وبنية تحتية ... إلخ، إذ أنه يعينه في ضبط الخطة الشاملة التي يدخل بها السوق (يدخل المنافسة)³³.

• بيئة العمل (قطاع العمالة):

وذلك عن طريق الاطلاع على نفقات أو أعباء العمالة وسبب الزيادة في الأجور والتواصل مع النقابات، إلى جانب نسبة العاطلين عن العمل أو مستوى البطالة ذلك أن ارتفاع مستوى البطالة يقصد به

³² فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع السابق، ص 500.

³³ المرجع نفسه، ص 501.

من جانب تراجع المداخل ونتيجة لذلك تراجع الانفاق ومن جانب آخر مغنم استثماري أو فرصة استثمارية للمؤسسة بغرض الحصول على عمالة بتكلفة زهيدة غير مكلفة³⁴.

• معززات الأعمال:

هي التي تعزز من كفاءة الأعمال إذ تعتبر مختلف الأنشطة والممارسات التي تدعم السير الفعال لنشاطات المستثمرين كالمنظومة المالية التي تقوم بتمويل الاستثمارات وكذا التجارة أو إتاحة النماذج المبشرة أو المخفضة لشتى الأعمال ويجري دراستها بأسلوب تحييص وتحليل النظام البنكي من حيث الانتشار الواسع للوكالات البنكية وجودة الخدمات التي تمنحها وتتيحها وارتباطها مع البنك المركزي، إلى جانب ذلك تحليل السوق المالية، ودرجة ارتقائها وتقدمها وموافقة وتصديق الشركات عليها في نيل التمويل، أيضا مستوى تقدم منظومات النقل وقنوات التوزيع وأخرى³⁵.

• الترابط والتعامل مع المنظمات والاتحادات الاقتصادية الدولية:

يجب الامعان على صلة الدولة مع المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وانتسابه إلى المنظمة العالمية للتجارة من عدمه، نظرا لأن انتسابه إليها يفرض عليه طائفة من المبادئ والضوابط كالانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والتجارة الحرة وتسهيل والخدمات تدفقات رؤوس الأموال، علاوة على ذلك كون الدولة جزءا من ائتلاف أو اتحاد اقتصادي محدد من عدمه على اعتبار أن ذلك يعبر على تفعيل مبادئ وأسس متميزة وذات أولوية ضمن التحالف موازنة مؤامة مع ما هو بخصوص البلدان الواقعة خارج نطاق الاتحاد³⁶.

الفرع الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية

ثمة العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية ذات الأثر البالغ بكيفية مباشرة أو غير مباشرة على عمل المستثمر وتعد من أبرز عناصر مناخ الأعمال.

³⁴ فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع السابق، ص501.

³⁵ المرجع نفسه ، ص501-502.

³⁶ المرجع نفسه ، ص502.

أولاً: السيمات السكانية

يعد تحليل السيمات السكانية إحدى أبرز العوامل المؤثرة وتتم معالجتها عبر العديد من النواحي أبرزها التعداد السكاني الذي يعد ذا أهمية بالغة خصيصاً للسلع البخسة والزهيدة الثمن قليلة القيمة إذ أنه كلما كن عدد السكان غزياً أو كلما زاد التكتل السكاني فهو يخدم مصلحة المستثمر ويحققها، وبناء عليه فإنه يطال حجم المعروض من الأيدي العاملة وبمعنى أدق فهو يؤثر على أعداد العاملين المتوفرين وإجمالي الانفاق الحكومي، وأيضاً من حيث معدل المواليد والوفيات مع إيلاء الاهتمام الكافي بتركيباتهم البيولوجية أو العمرية أو عدد أفراد العائلة أو الأسرة (حجم الأسرة) وانتشارهم الجغرافي بغية التقسيم السوقي إلى مجموعات متماثلة فعلى سبيل المثال فإذا كانت شريحة الصغار هائلة وضخمة فإنه يفضي إلى الإقبال المتزايد أو تنامي الطلب على منتجات الصغار واللعب ومنتجات التعليم وما إلى ذلك³⁷.

ثانياً: الفئات الاجتماعية

يعني الفئة تجزئة أعضاء المجتمع إلى فئات متشابهة ومتماثلة وفقاً لعدم التكافؤ أو التباين الاقتصادي والاجتماعي، ولكل فئة خصائصها الفريدة أو بالأحرى كل شريحة تتميز بصفاتها الخاصة على سبيل المثال العائدات والرفاهية والمستوى التعليمي والمناصب ... إلخ، وهذه السمات تميزهم بخصوص مقرراتهم وأحكامهم وممارساتهم وخياراتهم، ونتيجة لذلك فالمستثمر يعنى بالتحقق بالتبين بمختلف هذه الفئات بهدف القدرة على التعيين المضبوط للطبقة أو الطبقات التي تقدم لها الخدمة³⁸.

ثالثاً: أسلوب العيش أو طريقة الحياة

وهي تلك الوسائل والآليات والنهج والأدوات والسبل المطبقة والموظفة ضمن نسيج اجتماعي محدد تعكس واقع المجتمع الاقتصادي أو المظاهر المادية للحياة الاجتماعية (مستوى الحياة) والتحول الرقمي فيه، فعل سبيل المثال هناك بلدان محددة يعمل غالبية سكانها في الفلاحة وهم يعيشون في الأماكن غير الحضرية (سكان الأرياف)، ونتيجة لذلك هذا الحال يرمز إلى خيارات نادرة فرص ضئيلة من منظور تسويقي بخصوص المنتجات عالية التكنولوجيا عل النقيض من الدول التي تعتمد اقتصاداتها على الصناعة البوابة الأولى للوظائف.

³⁷ فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع السابق، ص502.

³⁸ المرجع نفسه، ص502.

ويستقر السكان في الحواضر (المدن) يحوز أغلبهم معدات عصرية وأجهزة متطورة كالمركبات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط الالكترونية وبناء على ذلك فهي تخلق فرصا استثمارية وتجارية للكثير من الخطط الاستثمارية كالأجهزة الالكترونية والمركبات³⁹.

رابعاً: درجات الأجور

تعد دراستها مهمة لأن درجة الأجور هي التي تبين القوة الشرائية للمستهلكين ما يتيح للمستثمر من ضبط أصناف البضائع أو فئات السلع التي يعرضها وي طرحها لهم، ومن جهة أخرى معرفة النفقات المتعلقة بالقوى العاملة (كلفة العمل) من منظور المستثمرين⁴⁰.

خامساً: درجة التعليم المعمم في المجتمع

يياشر المستثمر بتجزئة التعليم في أي بيئة اجتماعية باستخدام أساليب جمع المعلومات والبيانات على معدل الأمية وعدد التلاميذ المسجلين في المرحلة الثانوية وإجمالي الطلاب المسجلين في التعليم الجامعي، بهدف استكشاف حاجات السكان ومتطلبات البيئة الاجتماعية ومدى إدراك المستهلك ومستوى وعيه ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، كما أن المستثمر بحاجة إلى التعرف على نسبة التركيز في مختلف حقول المعرفة ولحاجة المستثمر إلى المهندسين ووكلاء المبيعات والترويج يعتمد بشكل كبير على السوق المحلي وكذا ايجاد الأطر والكفاءات المهلة (الموارد البشرية)⁴¹.

سادساً: المناخ الثقافي

يعالج مفهوم الثقافة على أنه كافة الممارسات والصفات المكتسبة المتنقلة إلى الشخص عن طريق الانتماء المجتمعي عبر تبادل الخبرات وبناء على التجارب المشتركة⁴².

وينبغي الإشارة إلى وجود ثقافات مختلفة ومتعددة من دولة إلى دولة أخرى وحتى ضمن المجتمع الواحد (الفسيفساء الثقافية) ويحرص المستثمر على تحليلها ذلك أنها تشكل أثرا على قبول وموافقة المستهلكين للسلع والمعروضات المبتكرة والمستجدة تتيح من وضع إطار أو شكل سلع الأساسية.

³⁹ قريد عمر، المرجع السابق، ص138.

⁴⁰ فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع السابق، ص503.

⁴¹ قريد عمر، المرجع السابق، ص138.

⁴² المرجع نفسه، ص136.

بالإضافة إلى استعداد البيئة الاجتماعية التكيف مع ثقافات أخرى أو ما يعرف الانفتاح الثقافي يمكن من وضع خطة ملائمة ومنسجمة التي ينتهجها الكيان الاستثماري عند ولوجها لسوق أجنبية محددة هل تعدل وتطور السلع التي تنتجها طبقا للمواصفات ووفقا للسمات الثقافية لكل إقليم في حال الرفض وعدم القبول منتجات مستوردة أو منتجات غريبة الأصل على ثقافتهم، أو توحيد السلع التي تنتجها على الرغم من التباينات الأولية في الثقافة، هذا فالثقافة لها أثر على التسويق والأنشطة الترويجية للكيان الاستثماري من جانب بغض النظر عما يتعلق بالسلعة المعروضة والمتاحة أو استراتيجية التسعير أو النهج الترويجي وخطة الدعاية والتسويق.

فالأمر سواء ومن جانب آخر تسطير على مجمل علاقاتها مع المؤسسات المتوفرة في الدولة المعنية وأساليب واستراتيجيات البيع والإقناع فن التفاوض التجاري مع المستهلكين زيادة على ذلك الأساليب الإدارية في حال استقطاب عمال محليين وتعيينهم أو التنسيق بين الإدارات المختلفة⁴³.

كما أن المستثمر يوجه اهتمامه ونظره إلى قضية اللغة ويعطيها الأولوية ذلك أن حسب نظره مسألة إدراك وفهم لغات سكان البلدان المراد الاستثمار فيها لتسيير الاتصال ولاتاحة التواصل، ضف إلى ذلك فالتمكن من لغة المجتمع وكنتيجه حتمية يؤدي إلى حسن التصور والعلم ببيئته الثقافية، فثم بلدان متعددة اللغات مما يفضي لا محالة إلى فوارق اجتماعية وسياسية وثقافية بين شرائح المجتمع في الدولة الواحدة⁴⁴.

يولي المستثمر عناية فائقة بتحليل الأديان والمعتقدات المتباينة في البلدان المقصودة سعيا وراء معرفة العوامل المؤثرة في سلوك الأشخاص من الزبائن أو العملاء أو الموظفين بأسلوب محدد في شتى الظروف والأديان والمعتقدات لها أثر كبير في تصور ورؤية الشخص للحياة في مجتمعات متنوعة، كما تشكل ميولهم السلوكية بشأن الشؤون الاقتصادية في الأوساط الاجتماعية⁴⁵.

المطلب الخامس: المحددات الرقمية

هناك رابطة قوية بين التطور والتقدم التكنولوجي والاستثمار، لأن ببساطة التحديث التكنولوجي ينجم وينتج عنه سلع وأساليب إنتاج مبتكرة ما يساهم من فرصة ظهور مبادرات وبرامج استثمارية حديثة

⁴³ فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع السابق، ص503.

⁴⁴ فريد عمر، المرجع السابق، ص136.

⁴⁵ المرجع نفسه، ص136-137.

ومبتكرة، غير أن اتقان التكنولوجيا والتمكن منها وكذا تنميتها وتحديثها يصب في مصلحة المستثمر ومحتمل أن لا يكون في مصلحته فإذا كان في مصلحته فهو بذلك يهيئ له السبل والظروف للنجاح، وفي حال كان بما يصب في مصلحة المنافسين (الغريم)، فهو يشكل خطرا عليه ويمثل تهديدا له، ونتيجة لذلك يتوجب عليه تقييم وتحليل التقدم التقني، وإجمالي البيانات البحثية آثارها في الوسط المقصود⁴⁶.

إذ أن عند اتاحة تكنولوجيا متطورة ومراكز الأبحاث ضخمة فذلك يشكل عائقا لتزايد حدة المنافسة وظهور منافسين جدد في المجال وبالعكس إذا توفرت تقنيات مبسطة وهذا ما يشجع المستثمر على الاستثمار⁴⁷، ومن عوامل على جاذبية الدولة للاستثمار هو مستوى اتقانها لاستخدام التكنولوجيا الرقمية ومهارتها في استخدام الأجهزة والمنصات الرقمية واندماج الدولة في المنظومة المعلوماتية العالمية، ومعدل انتشار استخدام الهواتف الذكية والانترنت ونسبة انتشار الحواسيب (الكثافة الرقمية)، تكتسب كل هذه العوامل أهمية بالغة في تحسين بيئة الأعمال⁴⁸.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الأعمال

يعتبر تغير مناخ الأعمال من حين إلى آخر، انعكاسا لسياسات الأعمال بحيث يتضمن معظم السياسات والأدوات والمؤشرات التي تؤثر بطرق مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ قرار الأعمال، وينطوي هذا المناخ على مجموعة من المؤشرات والتي تختلف وتتنوع بحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة كما أنها تتباين بحسب العوامل المكونة لمناخ الأعمال، وعليه قد تكون مؤشرات مباشرة مرتبطة ارتباط وثيق بمناخ الأعمال، كما قد تكون مؤشرات غير مباشرة مرتبطة بمناخ الأعمال وهذا ما سندرسه في هذا المبحث من خلال مطلبين.

المطلب الأول: المؤشرات المباشرة بتقويم بيئة الأعمال

سنتطرق في هذا المطلب إلى تديد وإبراز أهم المؤشرات الخاصة بتقويم بنية الأعمال، إذ يمكننا تحليلها في فرعين فتخص الفرع الأول بدراسة المؤشرات المركبة لمناخ الأعمال، في حين تعرض في الفرع الثاني إلى المؤشرات البسيطة لتقويم مناخ الأعمال.

⁴⁶فاطمة الزهرة أقبوش، المرجع السابق، ص504.

⁴⁷المرجع نفسه، ص504.

⁴⁸قريد عمر، المرجع السابق، ص133.

الفرع الأول: المؤشرات المركبة لتقويم مناخ الأعمال

سنخص هذا الفرع بدراسة أهم وأبرز مؤشر مركب لتقويم مناخ الأعمال وهو مؤشر سهولة أداء الأعمال على النحو التالي:

أولا: مستويات مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعتمد هذا المؤشر باتجاه مؤشر مستمر يظهر أداء متوسطا على مدى الأعوام الخمسة المنصرمة وعلامة تنبؤية يعتمد على التطلع للمستقبل في فترة الخمس سنوات المقبلة ويتحدد هذا المؤشر على خمس مستويات أو درجات تعبر عن مستوى استقطاب الدولة لتسيير وتسهيل أوضاع ممارسة الأعمال وهي على النحو التالي:

1- الاستشراف (التوقع):

هو عبارة عن مجموعة بحثية التي تظهر وتبين تحديات محتملة وصعوبات متوقعة لاحقا تتوقع الاحتياجات الأكثر أهمية التي يمكن وضعها باعتبارها طرقا للتغلب على هذه التحديات أو الصعوبات.

2- الأصول المنهجية لمؤشر الأعمال:

إن الاستراتيجية المطبقة والمستعملة بواسطة فريق عمل تقارير تقييم الأداء تتضمن ميزتين فهي تستخدم مؤشرات متعددة بما في ذلك تغطية الكيانات الخاصة حصرا بالقطاع العام مسيطر عليها 100% بأموال خاصة وطنية⁴⁹.

3- حصر مجال مؤشر سهولة أداء الأعمال:

إن تقارير الأداء تمنح وسيلة للقياس النوعي (الكيفي) والكمي (عددي) لممارسات الدولة (السلطات العامة) فهي تقيم جوانب متنوعة ومتعددة للنظام القانوني الذي يكون ذو ارتباط بمسار نمو الشركة حيث تتبع من الأساس المنطقي الذي يتجسد في أن الحراك الاقتصادي في أي دولة يستلزم وجود إطار تشريعي أو يتأسس على نصوص قانونية تتضمن تأسيس نشاط تجاري، الحصول على رخصة البناء، قيد الملكية، استخدام العمال، الاقتراض والاستدانة، الرعاية القانونية للمستثمرين، أداء الضرائب أو تسديد الضرائب، التجارة الخارجية، تطبيق العقود وإنفاذها تصفية النشاط التجاري.

⁴⁹ رضا بهناس، المرجع السابق، ص 17-18.

وبناء على ذلك فإن الجوانب التي تحليلها لا تمتلك الأهمية ذاتها في كل الدول فهي تتمايز وتتباين من بلد لآخر وكذلك هذه التقارير لا يغطي كافة جوانب بيئة الأعمال الكلية التي تخدم مصالح الاقتصادية للقطاع الخاص أو ما يخدم أهداف الشركات والمستثمرين أيضا فهي قاصرة غير وافية بجميع المتطلبات القانونية إذ أنها غير شاملة وجزئية فضلا عن ذلك فهي تركز على جزء محدد من نمو الشركة وليس كل مراحلها⁵⁰.

4- مؤشر سهولة أداء الأعمال يقتصر على القطاع العام فقط:

يلتقط تقرير سهولة أداء الأعمال بيانات بخصوص قطاع الأعمال للدولة وبالتحديد تلك التابعة للقطاع العام التي تسيطر عليها رؤوس الأموال الوطنية، وتوجب هذه التقارير في إطار تأسيس مؤشرها من المستثمرون في هذا القطاع على تحليل شامل للإجراءات القانونية وأنهم ملزمون بها ويعملون بموجبها، ويخرج عن حدود هذا المؤشر بعض أشكال أو تصنيفات الشركات والأعمال التي تعمل بها فهي تتناول آلية فقط ضمن مجموعة من الأطر القانونية النافذة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة محليا وقابلة للتطبيق على أشكال أخرى من الشركات الضخمة (العلاقة) المملوكة بالكامل لكيان أجنبي.

غير أن الصعوبات تبرز هنا بشكل واسع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد غير الرسمي ولأنه وباختصار ترهق الإجراءات التنظيمية وتعقدها ويهيئها للعمل خارج نطاق الفضاء للتهرب الضريبي⁵¹.

الفرع الثاني: المؤشرات البسيطة لمناخ الأعمال

على خلاف المؤشرات المركبة لمناخ الأعمال والتي تتألف من جملة من المؤشرات الفرعية، فإن المؤشرات البسيطة تتشكل من مؤشر واحد وهي ما سنخصصها بالدراسة في هذا الفرع عبر عدة فقرات على النحو التالي:

أولا: مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي

يتجسد مؤشر الاستثمار الأجنبي في نسبة هذا الأخير على إجمالي الناتج المحلي الخام (الناتج الاقتصادي) والاستثمار الإجمالي⁵².

⁵⁰ رضا بهناس، المرجع السابق، ص 18-19.

⁵¹ المرجع نفسه، ص 19-20.

ثانيا: مؤشر سعر الفائدة على القروض

هناك عاملان ييسران الاقتراض وإدارة وتوجيه الموارد المالية وهما:

1. حماية المكتسبات المعترف بها قانونا لأصحاب الديون حسب التشريعات السارية في الدولة عبر آليات الاقتراض بمقتضى شرائع الإفلاس وضمانات القروض.

2. تقديم التقارير الائتمانية في شؤون الاقتراض والاقتراض التي تعتبر المؤشر الإيجابي لكل فتشكّل السجلات الائتمانية المتوفرة بشأن المقترضين بإمكانهم الحصول على سعر الفائدة الأدنى بسبب روح المنافسة بين البنوك (الميزة التنافسية) بغية إعطاء القروض للعملاء المميزين⁵³.

ثالثا: مؤشر معدل الضريبة على أرباح الشركات

يعد تأسيس الضريبة على أرباح الشركات تمثيلا لمبدأ فصل الضريبة على ناتج دخل الفرد والضريبة على دخل الشركات هي ضريبة تناسبية مباشرة تخصم دوريا بواسطة هيئات حكومية الزاميا وبشكل نهائي ومجانا وهذا بموجب لوائح محددة وهذا الخصم يقتطع من الأرباح التي يحصل عليها الأشخاص الاعتباريون الذين يذعنون الزاميا للنظام الفعلي بغض النظر عن حجم رقم الأعمال مثبت.

وللضريبة على أرباح الشركات عدة فئات من المعدلات ولعل أبرزها المعدل المنخفض والمقدرة بنسبة 15% وذلك بغية تشجيع الاستثمار من أجل المساهمة في الانعاش الاقتصادي⁵⁴.

رابعا: مؤشر حجم الانفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الناتج المحلي

يشير هذا المؤشر إل حجم الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف البلدان إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب هذه الدلالات والمؤشرات الواضحة يوجد كذلك مؤشر نسبة الطرق المعيدة ومعدل العلماء والباحثون والمهندسون في قسم البحث والتطوير⁵⁵.

⁵² رضا بهناس، المرجع السابق، ص 21.

⁵³ المرجع نفسه، ص 22.

⁵⁴ المرجع نفسه، ص 22-23.

⁵⁵ المرجع نفسه، ص 23-24.

المطلب الثاني: المؤشرات الغير المباشرة الخاصة بتقييم مناخ الأعمال

تختلف وتتباين مؤشرات الغير المباشرة في تقييم مناخ الأعمال وفقا للجهات المصدرة له، وتوظف هذه المؤشرات أسس وأبعاد ومقومات متباينة ترتب عن طريقها البلدان وتضيفها بما يتوافق ويتمشى مع قدرتها التنافسية ومعدل الجاذبية الاستثمارية وثمة الكثير من الهيئات المتخصصة والكيانات والملتقيات والمحافل ذات العلاقة في تحليل تلك المؤشرات المتماثلة في معظم محتوياتها وهذا ما سوف نخصه بالدراسة في هذا المطلب، بحيث نتطرق في الفرع الأول إلى مؤشر الحرية الاقتصادية، في حين نتعرض في الفرع الثاني إلى مؤشر الشفافية على أن نتناول في الفرع الثالث مؤشر التنافسية العالمية.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

هذا المؤشر يحدد حجم تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية وأثرها في جميع شتى مجالات تمكين الفرد من اتخاذ قراراته الاقتصادية والسياسية بحرية ضمن إطار قانوني يضمن حقوقه ويقلل من سلطة الدولة القسرية، وممارسة الأعمال، وتعاملاتها الدولية (الشؤون الخارجية)، ويرتكز المؤشر إلى عشرة عناصر ومؤشرات تتضمن أدوات السياسة التجارية، والموازنة العامة للدولة، إجمالي الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وفاعلية وكفاءة البنوك والمؤسسات المالية في تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف الاقتصادية (التقييم المالي للقطاع المصرفي) ومدى وضوح وتناسب القوانين وخصوصية الاجراءات الادارية والتعقيد الاداري ومقدار أو حجم القطاع العام في النظام الاقتصادي كجزء من إجمالي الانتاج المحلي، نظام سعر الصرف والتضخم، الالتزام بحماية الملكية الفكرية، معدلات الأجور ومؤشر الأسعار، النشاط غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) مع الأخذ بالحسبان أن لهذه المؤثرات نسب يتم بواسطتها تقدير وقياس المؤشر بأخذ المعدل العام للمعايير العشرة السالفة الذكر وقد أنشئ تصنيف لتقييم مدى الحرية الاقتصادية وفقا للأرقام المسجلة لدى الدولة في هذه العناصر⁵⁶.

الفرع الثاني: مؤشر الشفافية

تنشر منظمة الشفافية الدولية بياناتها وتقاريرها حول الفساد لتظهر مدى تحقيق وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي والشركات الدولية، سعيا لدعم وتقوية العمل ضد الفساد وترسيخا للنزاهة، ويسعى للوصول عبر

⁵⁶ هشام دعضوم، (تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 - 2019)، مجلة معهد العلوم

الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، السنة 2020، ص 357.

تشكيلة واسعة من أوعية ومنافذ والقنوات المعلوماتية موثوقة رصد مدى انتشار الفساد في البلد ومد تأثيره ونفوذه في بيئة الأعمال كأحد العقبات والصعوبات الجوهرية ضمنها⁵⁷.

الفرع الثالث: مؤشر التنافسية العالمية

يتم تقييم تنافسية الدول من خلال مؤشر التنافسية العالمي دوريا عن درجة الاقتصاد الدولي والذي نما وتوسع على مدى العقود الثلاثة الماضية (الثلاثين عاما الأخيرة) مما أدى إلى أن يكون أبرز المؤشرات ذات الموثوقية الدولية التنافسية للبلدان ويعمل المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالمشاركة مع مئة وتسعة مؤسسة دولية تقييم قوة البلد على التطور والتقدم والتنافس ويتألف هذا المؤشر من مؤشرين ثانويين وهما:

أولا: مؤشر نمو التنافسية

وهو مؤشر يبرهن على القوة الاقتصادية وازدهاره لفترة انتقالية مدتها خمس إلى ثماني سنوات بحيث يتولى قياس:

1. تقييم حجم قطاع التقنية كالتوصيل بالشبكة (الاتصال بالانترنت) وعدد الحواسيب المستعملة، معدل الاستخدام للشبكات الخلوية، مجموع الخطوط الأرضية لكل ألف فرد.
2. تقييم كفاءة المؤسسات الحكومية عبر تحليل الشرعية الدستورية، نطاق سيادة القانون، مدى تغلغل الفساد في منظومة الحكم والمؤسسات، ومنهج أو سياسة الحكم، التعقيد الإداري.
3. يقيم صحة الاقتصاد (مؤشرات الاقتصاد الوطني) ويتألف من عناصر مختلفة ومتعددة والمتمثلة في معدل التغيير الفعلي في حجم الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ثبات سعر الصرف، حجم الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التضخم، نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي⁵⁸.

⁵⁷ راضية عباس، (استخراج تراخيص البناء كمؤشر لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر)، حوليات جامعة الجزائر 01،

المجلد 35، العدد 2021، ص 87.

⁵⁸ رضا بهناس، المرجع السابق، ص 27-28.

ثانيا: مؤشر الأعمال التنافسية

يسلط هذا المؤشر الضوء على قياس محددات النمو الاقتصادي وتشمل انتعاش القطاع، بيئة الاستثمار ويرتكز هذا المؤشر على ثمانية مكونات وعناصر (قوى مؤثرة) يعطي لكل منها وزنا متساويا فيما يلي:

- 1- مستوى الانفتاح الاقتصادي (الاقتصاد المفتوح).
- 2- فعالية وكفاءة القطاع المالي.
- 3- البنية المؤسسية (الهيكل التنظيمي).
- 4- الوسط الرقمي.
- 5- دور الدولة في الاقتصاد (حجم التدخل الحكومي).
- 6- مقاييس الموارد البشرية.
- 7/ التطوير الإداري⁵⁹.

خاتمة:

بهذا نكون قد تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لمناخ الأعمال بالجزائر إذ تبقى مسألة إقامة مناخ أعمال ملائم بالجزائر أحد الدلائل الداعمة على عزم الجزائر الأكيد على تحفيز المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وتذليل العقبات التي تعترضهم والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية قدما، إذا يتمتع مناخ للأعمال في الجزائر باهتمام خاص وكبير للغاية، ويأتي ذلك في إطار الرؤية العامة للدولة الجزائرية والتي تسع من خلالها إلى خلالها اقتصاد آمن في الجزائر.

غير أنه يبقى الاشكال مطروح فيما يتعلق بالمؤشرات العامة التي يتم الاعتماد عليها من طرف المستثمرين في تقييم مدى جاذبية مناخ الأعمال للبلد الذي يريد الاستثمار فيه، خاصة في ظل المنافسة الدولية الحادة في هذا الإطار، إذ لا يخفى على الجميع أن الجزائر ولفترات طويلة احتلت مراتب متأخرة فيما يخص المؤشرات الدولية التي تهتم بتقييم مناخ الأعمال على مستوى دول العالم، مما يؤثر سلبا بالنظر على مسيرة الجزائر لمستجدات التنمية الاقتصادية بالنظر إلى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعتبر مناخا غير جذاب للاستثمارات.

⁵⁹ رضا بهناس، المرجع السابق، ص 28-29.

قائمة المراجع

1. والى سهيلة، الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق بن عكنون، السنة الجامعية 2010-2011.
2. فاطمة الزهرة أقبوش، الاطار المنظم لمناخ الأعمال، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 01 ماي 2021.
3. رضا بهناس، آثار الاصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال والملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2018-2019.
4. حملي حسين، تقييم مناخ الاستثمار وأثره على التشغيل في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه مقدمة ليل شهادة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015-2016.
5. أوبختي نصيرة، بوريش أحمد، تأثير مناخ الأعمال على النية المقاولاتية، دراسة حالة مقاولي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 01 جوان 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
6. أشواق بن قدور، وسيلة السبتي، مناخ الأعمال وعلاقته بالنية المقاولاتية للطلبة بالجامعة الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11 مكرر جوان 2019.
7. فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
8. هشام دعضوم، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، السنة 2020.
9. راضية عباس، استخراج تراخيص البناء كمؤشر لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 35، العدد 2021.